المحاضرة رقم 07- نماذج التسيير العمومي الجديد

ما احتواه الشكل الجديد للتسيير من مبادئ وأفكار دفع المنظرين وأصحاب القرار إلى التأكيد على ضرورة بروز نموذج جديد تماما في تسيير المنظمات وإدارات القطاع العام، رغم غياب نسبة التطابق الكلي بين مختلف تجارب الدول التي تبنت هذا الاتجاه. وهو الامر ذهبت إليه الكتابات الحديثة التي تضمنت تقيما للتجارب المطبقة في بعض الدول في فترة الثمانينات و التسعينات و التي بينت أن اتجاه هذه التجارب لا ينحو نحو التقارب جل على العكس من ذلك هناك كثير من الاختلافات الجوهرية بدت واضحة تبعا لتجارب بعض الدول وتبعا لخصوصيات منظماتهم. وقد حاولنا تلخيص أهم نماذج التسيير العمومي الجديد في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): نماذج التسيير العمومي الجديد.

تصنيف I.Bolgiani	تصنيف J-Monks	تصنيف Ferlie et al
نموذج النوعية	نموذج الكفاءة	نموذج الكفاءة
نموذج السوق	نموذج المرونة التنظيمية	نموذج اللامركزية وتقليص الحجم
نموذج اللامركزية	نموذج النوعية	نموذج البحث عن الامتياز
	النموذج التساهمي	نموذج التوجه للخدمة العمومية

المصدر: الاعتماد على المرجعين: J.MONKS51998 (2003)D- Gianque

1- التجربة الأمريكية : (الولايات المتحدة الأمريكية):

خلال الخمسة عشرة سنة الماضية قامت الولايات الأمريكية بتنفيذ مشروعي إصلاح في الإدارة خطيا فأهمية كبرى على اعتبار أنها من الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الفيدرالية .

The nationa Performance Reviews او ما يعرف باللغة الفرنسية La Performance Nationale تستمد هذه الإصلاحات فلسفتها من مفهوم الإبداع أو الاستكشاف La Réinvention.

- D.USBORNE:

وتشتمل كل الإدارات والغرض منها غرس ثقافة الإبداع في مختلف المنظمات العمومية، والمرافق الإدارية إن مبدأ الإبداع la réinvention يفهم على أنه اسقاط مبادئ وطرق السير السائدة في المؤسسات خاصة على القطاع العمومي والإدارة العامة، بصورة أخرى اعتماد مبدأ محاكاة القطاع الخاص في مجال التسيير ويرى البعض أن هذا المبدأ هو أفضل بتسيير من تحويل الإدارة العامة إلى القطاع الخاص.

تم الإعلان عن الإصلاح(NPR)من خلال نشر تقرير تحت عنوان" إنشاء إدارة تعمل أحسن وتكلفة أقل" هذا العنوان يعكس الثقافة الجديدة في التسيير التي ترغب الحكومة الفدرالية في غرسها لدى أعوان الإدارة الأمريكية وقد اكتسب وقد اكتسب هذا التقرير شهرة واسعة فيما بعد فقد تم تنفيد هذه الإصلاحات على مرحلتين .

- المرحلة الأولى:

"بداية 1993 إلى منتصف1994"

- المرحلة الثانية:

"ابتداء من منتصف1994

- La Gouvernement Performant

تمت المصادقة على نص هذا القانون في بداية 1993 ورغم وضوح الموضوع فإن النص جاء عاما وكانت الأهداف شاملة وهي كالتالي:

- تحسين مستوى ثقة المواطنين في حكومتهم وذلك بجعل الإدارات مسؤولة عن أنشطتها.
- تشجيع الإصلاحات التي كانت نموذجا لتجاربي الناجحة على عامة المشاريع
- حتمية توضيح الأهداف ومداها الزمن من قبل الإدارة
- السهر على تحسن المتواصل للسير الداخلي للمصالح الإدارية.
- ولقد تم تطبيق هذه الإصلاحات من خلال مستويات تنظيمية وهي:.

أ. الخطة الاستراتيجية

ب. برنامج الأداءات السنوية.

ت. التقرير حول الأداءات السنوية

ث. مرونة الحسابات التسيرية.إن تنفيذ هذه الإصلاحات قد تم التخطيط له على فترة متوسطة إلى طويلة المدى بحيث أن التطبيق في الواقع أجل إلى سنة 1997، وتم تقيم أولى خطط الأداء سنة 1999.

2. التجربة البريطانية:

يجمع الملاحظون على نأن التحولات الجدرية الإصلاح الإدارة العامة في تعود بوادرها إلى وصول السيدة M. teatcher إلى السلطة سنة 1979 حيث شهد القطاع العام سياسات تسdيرية وتحولات جديدة وبغرض معالجة هذه الاختلالات ، اعتمد مبدأ إنشاء وكلات في المصالح الإدارية بعد فحص إمكانية خوصصة المصلحة واللجوء إلى المقاولة الباطية كما كان ذلك ممكن، وتم اعتماد هذا المبدأ للقضاء عمومي موحد الأنماط تعا !مت صعوبات تسيير شؤون مصالحها، حيث تقوم بتنفيذ المهام المنوطة بها انطلاقا من ميثاق خاص بها، وهو ذات الطبيعة المختلقة، وعلية فإن الميثاق الخاص والتحديد السنوي لأهداف يمثل مرجعية كل الوكالة لتأدية مهامها انطاقا من هذا، كان ينظر تحقيق هدفين: وتوضيح كل المهام، والأهداف وكذلك مؤشرات الأداء.

وضيعة طريقة للحلم على إمكانيات المصالح الإدارية على تقديم الخدمات، التي تقع على مسؤوليتها.

1- إصلاح The Next Steps يمكن أن نتعرض له من خلال 4 محطات:
2- أعfاء الإصلاح: لما سبق وأن ذكرنا فإن الهدف من الإصلاح هو: اعتماد مبدأ الوكالات، في تلك الفترة، بعد عمليات الخوصصة.

ميثاق المواطنين: أصدرت الحكومة البريطانية 1991 وثيقة اسمها "ميثاق المواطنين" والهدف منها هو دافع القطاع العمومي إلى رفع مستوى نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

3. التجربة الفرنسية:

بعد إصلاحات 1983التي اصبت بصورة أساسية على اللامركزية من خلال تحويل مجمومة صلاحيات الإدارة المركزية إلى إدارة المجموعات المحلية تقوم هذه الإصلاحات على مقارنة جديدة تعتبر أن الاستمرار في التأكيد على إصلاح الإجراءات لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى أداء المصالح الإدارية.

إن المبادرة الفرسية في مجال الإصلاحات هي أقرب ما يكون من مفهوم الوكالة في الإصلاحات البريطانية حيث تقوم الإصلاحات على إنشاء ما يسمى بمراكز المسؤولية، مهما كانت أهمية هذه الإصلاح فإن تأثيره يبدو ضئيلا في الإدارة في فرنسا والتطبيق الدقيق لنفس القواعد في كل أنحاء البلاد، هذه التقاليد المركزية في الإدارة منعت من انتشار أثار هذه الإصلاحات من جهة ومنعت من انتشار المصالح التي تعتمد هذا الشكل التعاقدي في أداء مهامها من جهة أخرى.